مساهمة التسيير الجبائي في ترشيد السياسات المالية للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة اقتصادية خلال الفترة 2020-2021-

The contribution of tax management in rationalizing the financial policies of an economic institution- A case study of an economic institution during the period 2020-2021

دويبي عبد الجبار [1]*، خيري عمار [2]

[1] جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)، douibiabdeldjabar94@gmail.com

[2] جامعة البليدة 02 ـ لونيسي علي (الجزائر)، kheiriammar@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024-11-29 تاريخ القبول : 2024-12-26

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التسيير الجبائي في ترشيد السياسات المالي في المؤسسة الاقتصادية، وهذا نتيجة ارتباط العامل الجبائي بمختلف العمليات التي تقوم التي تقوم بها المؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى هامش الحركة الذي يسمح به التشريع الجبائي من خلال الخيارات والتحفيزات الجبائية، ولتحقيق أهداف الدراسة تمت دراسة حالة أحد المؤسسات الاقتصادية.

وقد تم التوصل إلى أن المؤسسة محل الدراسة استفادت فقط من الوفرات الضريبية المتعلقة بسياسة توزيع الأرباح، أما فيما يخص السياسة التمويلية وسياسة توزيع الأرباح فالمؤسسة لم تستفد من تحقيق الوفرات الضريبية نتيجة إهمال العامل الجبائي في اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية، ومنه يمكن القول أن التسيير الجبائي يساهم بشكل مباشر في ترشيد السياسات المالية للمؤسسة الاقتصادية

الكلمات المفتاحية : التسيير الجبائي؛ الخيارات الجبائية؛ السياسة المالية؛ السياسة التمويلية؛ السياسة الاستثمارية؛ سياسة توزيع الأرباح.

تصنيف Jel : C22,M19

Abstract:

This study aims to highlight the role of tax management in rationalizing financial policies within the economic institution. This is achieved by examining the relationship between tax factors and the various operations carried out by the institution on one hand, and on the other hand, the flexibility allowed by tax legislation through tax options and incentives. To achieve the study's objectives, a case study of an economic institution was conducted.

The findings reveal that the institution under study benefited only from tax savings related to its profit distribution policy. As for its financing policy and profit distribution strategy, the institution did not benefit from tax savings due to the neglect of tax considerations in making financing and investment decisions.

* المؤلف المرسل douibiabdeldjabar94@gmail.com

Therefore, it can be concluded that tax management directly contributes to rationalizing the financial policies of the economic institution.
Keyword: Tax management, Tax options, Financial policy, Financing policy, Investment policy, Profit distribution policy

Jel classification code : M19, C22

مقدمة: تعد الجباية من بين أهم موارد السياسة المالية والمستخدمة في تمويل النفقات العامة للدولة، حيث تشمل جميع الضرائب والرسوم التي تفرض بصورة إجبارية بموجب التشريع الجبائي والذي يحدد كيفية الاقتطاع وطرق التحصيل، كما تعدّ أداةً هامةً في توجيه النشاط الاقتصادي من خلال سياسة التحريض الجبائي.

أما بالنسبة للمؤسسة فتمثل عبءًا على عاتقها ومما زاد الأمر تعقيداً ارتباط العامل الجبائي بجميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها، حيث يتميز العامل الجبائي بعدم الاستقرار والتعقيد بالإضافة إلى أثره على الوضعية المالية، الأمر الذي أدى إلى ضرورة تسيير العامل الجبائي في المؤسسة، وهذا من أجل المحافظة على التدفقات المالية للمؤسسة وضمان استمراريتها.

أولا. إشكالية الدراسة

هل يساهم التسيير الحبائي في ترشيد السياسات المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

ثانيا. الأسئلة الفرعية:

- كيف يمكن أن يساهم التسيير الجبائي في تحسين كفاءة السياسة الاستثمارية داخل المؤسسة الاقتصادية؟
- كيف يمكن أن يساهم التسيير الجبائي في تحسين كفاءة السياسة التمويلية داخل المؤسسة الاقتصادية؟
- كيف يمكن أن يساهم التسيير الجبائي في تحسين كفاءة سياسة توزيع الأرباح داخل المؤسسة الاقتصادية؟

ثالثا. فرضيات الدراسة:

- يساهم التسيير الجبائي في ترشيد السياسة الاستثمارية من خلال دراسة وتوجيه القرارات الاستثمارية في المؤسسة من الناحية الجبائية؛
- يساهم التسيير الجبائي في ترشيد السياسة التمويلية من خلال دراسة وتوجيه القرارات التمويلية في المؤسسة من الناحية الجبائية؛
- يساهم التسيير الجبائي في ترشيد سياسة توزيع الأرباح من خلال دراسة وتوجيه قرارات توزيع الأرباح في المؤسسة من الناحية الجبائية.

ثانيا. أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع والذي يتطرق إلى التسيير الجبائي ودوره في ترشيد السياسات المالية للمؤسسة، من خلال دراسة وتحليل كافة القرارات المالية من المنظور الجبائي، وهذا بهدف المحافظة على الموارد المالية للمؤسسة وضمان استمراريتها.

رابعاً. المنهج المستخدم في الدراسة: نظراً لطبيعة الموضوع وبغية الإحاطة بمختلف جوانبه، ومن أجل تحقيق أهدافه والإجابة على التساؤلات واختبار صحة فرضيات الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في معظم أجزاء الدراسة، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة في والذي يسمح بتحديد مساهمة التسيير الجبائي في ترشيد السياسات المالية للمؤسسة الاقتصادية.

خامساً. الدراسات السابقة:

1. **دراسة "صابر عباسي، دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية ـ دراسة عينة من المؤسسات في قطاع المحروقات" أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016/2015.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور مقاربة التسيير بالقيمة من خلال الضريبية في اتخاذ القرارات المالية ومعالجة إشكالية عدوانية السلوك داخل المؤسسات الاقتصادية. ركزت الدراسة على خمسة قطاعات، مع إجراء مقارنة بين عينة من المؤسسات الأجنبية والمؤسسات الجزائرية ذات الطابع الدولي، خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013، باستخدام أدوات النمذجة الإحصائية.

أظهرت النتائج أن المؤسسات الأجنبية تعطي أهمية كبيرة للضريبية باعتبارها عاملاً خطراً، وتسعى لإدارتها بفعالية دون الاعتماد بشكل كبير على استخدامها في إدارة الأرباح، حيث تركز بدلاً من ذلك على مصاريف البحث والتطوير، الاهتلاكات، والتدفقات التشغيلية وغيرها. في المقابل، لم تكن النتائج المتعلقة بالمؤسسات الجزائرية ذات دلالة واضحة، وذلك لأسباب متعددة. كما خلصت الدراسة إلى وجود متغيرات معينة يتم استخدامها في إطار عدوانية تسيير الضريبية.

2. **دراسة بن عودة أمال بعنوان: دور التسيير الجبائي في ترشيد اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة شركة ذات مسؤولية محدودة قاسيمي-، أطروحة دكتوراه في العلوم المحاسبية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، 2021-2022.**

عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية: كيف يمكن للتسيير الجبائي أن يساهم في تخفيض العبء الجبائي من خلال ترشيد قرار اختيار الشكل القانوني والقرارات المالية في شركة ذات المسؤولية المحدودة قاسيمي، حيث كانت أهم أهدافها:

- التعرف على دور التسيير الجبائي في ترشيد القرار للمؤسسة الاقتصادية؛
- إظهار كيفية استفادة المؤسسة من القوانين والتشريعات الجبائية؛
- التعرف على العبء الذي تتحمله المؤسسة الاقتصادية حسب شكلها القانوني؛
- قياس مدى استفادة المؤسسة من التحفيزات المتاحة في القوانين والتشريعات المتاحة.

وتم التوصل إلى أن التسيير الجبائي يمكن المؤسسة من استغلال الخيارات الجبائية التي تمنحها التشريعات الجبائية، فإدراج العامل الجبائي في عملية اتخاذ القرار يقدم إسهامات بارزة في ترشيد القرارات الاستراتيجية وهو ما ينعكس إيجابيا على قيمة المؤسسة، كما تحملت المؤسسة محل الدراسة جملة من التكاليف الجبائية الإضافية نتيجة العقوبات وكذا معالجة الضرائب بطرق غير قانونية.

المحور الأول: مدخل للسياسة المالية

أولاً. تعريف السياسة المالية: تُعرَّف السياسة المالية بأنها مجموعة القرارات الهادفة إلى تخصيص الموارد المالية اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، مع مراعاة القيود والإمكانات المالية المتاحة. ويُعتمد في ذلك على اتخاذ قرارات مالية مدروسة تندرج ضمن أولويات السياسة المالية، بهدف الوصول إلى التوليفة المثلى من الخيارات المتاحة، بما يتماشى مع الإطار العام للسياسة العامة.. (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 236/235)

تظهر السياسة المالية في المؤسسة من خلال مجمل القرارات المتخذة من طرف الإدارة والتي تُبنى في شكل هيكل مالي تتبناه المؤسسة لتحقيق أهدافها الأساسية والمتمثلة في: الربحية، والتوسع، وتقليل المخاطر، وهذا بعد أن يحدد المسير المالي القيمة الإجمالية للموارد الدائمة اللازمة لتلبية احتياجات المؤسسة من الاستثمارات التي تمول بواسطة الأموال الخاصة، والجزء الذي يسند إلى سياسة الاقتراض. (لسلوس، 2004، صفحة 161)

ثانياً. الهدف من السياسة المالية: يتمثل الهدف من السياسة المالية فيما يلي:

- الحفاظ على المستوى الأمثل من السيولة المالية لتعزيز قدرة المؤسسة على مواجهة مخاطر عدم السداد؛
- تحقيق عائد مالي مرتفع من خلال إدارة فعالة لتكاليف الاستدانة ورأس المال الخاص؛
- تأمين التمويل اللازم للاستثمارات ودورة التشغيل. (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 36)

ثالثاً. الآليات المتحكمة في السياسة المالية

1. السياسة التمويلية:

1.1. تعريف سياسة التمويل: تعرف سياسة التمويل بأنها الإجراءات التي يعتمدها متخذ القرار المالي في المؤسسة لاختيار المصادر التمويلية الأنسب، بهدف تحديد المزيج التمويلي الأمثل لتمويل أنشطة المؤسسة. يجب أن تتوافق هذه القرارات مع الوضعية المالية للمؤسسة لضمان تحقيق الأهداف المحددة ضمن استراتيجيتها المالية.. (بوشوشة، 2012، صفحة 299)

2.1. القرارات التمويلية:

1.2.1. التمويل الذاتي: يُعرَّف التمويل الذاتي بأنه الموارد الجديدة الناتجة عن النشاط الأساسي للمؤسسة والتي يتم الاحتفاظ بها كمصدر تمويل دائم للعمليات المستقبلية. بعبارة أخرى، هو الجزء من النتائج المالية الذي يُعاد استثماره بعد توزيع عوائد رأس المال.

يُعد التمويل الذاتي المصدر الأساسي للتمويل خلال مرحلة النمو، حيث يسهم في تقليل الاعتماد على المصادر الخارجية للتمويل. وفي الوقت نفسه، يلعب دورًا محوريًا في تعزيز ثقة الجهات الممولة الخارجية عند اللجوء إلى الاقتراض أو فتح رأس المال أمام المساهمين.. (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 240إلى 241)

كما يؤدي التمويل الذاتي دوراً مزدوجاً متمثل في:

- يُساعد في تقليل المخاطر المرتبطة بالبيئة المالية، مثل التوقف عن السداد، مخاطر الفشل، والعسر المالي.
- يُعدّ أساسًا لإعداد مخطط التمويل، حيث يشترط الوسطاء الماليون وجود مستوى كافٍ من التمويل الذاتي لضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها. (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 242)

2.2.1. الاستدانة: يمكن تعريفها على أنها اعتماد المؤسسة على مصادر خارجية للحصول على التمويل اللازم لتغطية احتياجات الاستثمار والتشغيل. يتم ذلك من خلال سياسة تمويل تعتمد على الاقتراض، سواء من النظام البنكي أو السوق المالي، نظراً لأن التمويل الذاتي غالباً ما يكون غير كافٍ لتلبية احتياجات أنشطة المؤسسة.. (بوشوشة، 2012، صفحة 299)

3.2.1. الرفع في رأس المال: فتح رأس المال للمساهمة يُعد مصدرًا خارجيًا للتمويل تلجأ إليه المؤسسة عندما تعجز الموارد الداخلية، مثل التمويل الذاتي، عن تغطية احتياجاتها المالية. وتتمثل هذه العملية في زيادة رأس المال من خلال إدخال شركاء خارجيين.

يختلف حجم الشراكة الخارجية وفقًا للشكل القانوني للمؤسسة. تتبنى سياسة الرفع في الأموال الخاصة عدة أساليب تختلف حسب طريقة وأسلوب المساهمة في رأس المال، وتحدد هذه الأساليب مجموعة من الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها من خلال جذب الاستثمارات الخارجية والمتمثلة في ما يلي:

- حديد فئة المساهمين المحتملين؛
- وضع استراتيجيات لتحفيز وجذب المساهمين؛
- تقدير الأثر المحتمل للشراكة على المؤسسة؛
- التوازن بين إيجابيات وسلبيات مختلف أساليب رفع رأس المال.

في هذه الحالة، يتوجه المسير المالي نحو اختيار المصادر المالية التي تتميز بأدنى مستويات من المخاطرة وأقل تأثير على سلطات المسؤولين وهوامش المراقبة الداخلية. (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 245)

2. السياسة الاستثمارية: يُعرَّف قرار الاستثمار على أنه القرار الذي يتضمن اختيار البديل الاستثماري الذي يحقق أعلى عائد من بين عدة بدائل. ويتشكل هذا القرار من جميع القرارات التي تؤثر على التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة. يتم اتخاذ قرار الاستثمار بناءً على دراسة الجدوى الاقتصادية، مما يجعله قرارًا يعتمد على أسس علمية تأخذ في الاعتبار كافة العوامل المؤثرة. كما يخضع هذا القرار لتحليل علمي دقيق للوصول إلى تقديرات دقيقة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة. (بوساق، 2016/2015، صفحة 81)، تتضمن دراسة الجدوى المراحل التالية:

- تقدير جميع التكاليف المرتبطة بالمشروع؛
- تحديد المصادر التمويلية المناسبة للمشروع؛
- تقدير العوائد المالية المتوقعة من المشروع.

وحتى يتمكن المقرر من الاختيار بين بدائل الاستثمار المتاحة لابد له من مراعاة مجموعة من المادئ العامة وهي:

- **مبدأ الاختيار:** يبحث متخذ القرار الاستثماري عن فرص استثمارية متعددة، ويتحقق هذا المبدأ بوجود سوق مالية نشطة ذات نظام معلوماتي قوي وشفاف كما يجب توفر المعلومة للجميع؛
- **مبدأ المقارنة:** يقوم هذا المبدأ على المفاضلة بين مختلف البدائل المتاحة واختيار البديل الأفضل، وذاك بالاستعانة بأدوات التحليل والتقيم؛
- **مبدأ التنويع:** إن التنويع في الاستثمارات يحد من مخاطر الاستثمار وعليه فالقرار الاستثماري الجيد ينبغي أن يقوم على التنويع وذلك من أجل الحد من مختلف المخاطر. (بن يوسف، 2014، صفحة 39إلى40)

3. سياسة توزيع الأرباح:

1.3. تعريف سياسة توزيع الأرباح: يمكن تعريف سياسة توزيع الأرباح بأنها الطريقة التي يتم بها التصرف في الأرباح التي حققتها المؤسسة، حيث يمكن إما احتجازها لإعادة استثمارها في المؤسسة، أو توزيعها على

المساهمين بأشكال مختلفة مثل التوزيع النقدي أو عن طريق أسهم. تهدف هذه السياسة إلى دفع الفائض المالي وتحويله من أنشطة المؤسسة إلى المساهمين. ويعد توفر السيولة اللازمة لدفع هذه التوزيعات شرطًا أساسيًا لإتمام العملية. (باكرية و حفيظ شبايكي، 2018، صفحة 105)

2.3. محددات توزيع الأرباح: تتمثل أهم هذه المحدد في ما يلي:

- **القيود المفروضة على توزيع الأرباح:** تؤثر القيود التي تفرضها النظم السياسية على بعض المؤسسات في قرار توزيع الأرباح، ومن أبرز هذه القيود إلزام المؤسسات بتكوين احتياطيات لتعزيز رأس المال أو لتلبية احتياجات السيولة. كما قد تتضمن بعض عقود القروض قيودًا تؤثر على قرار توزيع الأرباح، مما يفرض على المؤسسة التزامًا بشروط معينة تتعلق بتوزيع الأرباح وفقًا لأحكام تلك العقود.
- **القيود الداخلية**: تتحدد قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح بناءً على كمية السيولة النقدية المتوفرة لديها. قد تحقق المؤسسة أرباحًا كبيرة في السنوات السابقة، ولكن إذا تم احتجاز هذه الأرباح واستخدامها لتمويل وتوسيع العمليات التشغيلية، فإن ذلك قد يؤدي إلى نقص في السيولة اللازمة لتوزيع الأرباح.
- **التشريعات القانونية**: تخضع المؤسسات للقوانين والأنظمة المعمول بها في الدولة التي تعمل فيها، مثل قانون الشركات وقانون هيئة سوق الأوراق المالية. حيث تمنع معظم دول العالم المؤسسات من دفع توزيعات من رأس المال القانوني، الذي يُقاس بالقيمة الاسمية للأسهم العادية، وفي بعض الدول يُضاف لها علاوة الإصدار. كما لا يُسمح للمؤسسات عادةً بتوزيع الأرباح إذا كانت مفلسة قانونياً. تهدف هذه التشريعات إلى حماية أموال الدائنين والمقرضين وضمان استقرار الوضع المالي للمؤسسة.
- **حجم المؤسسة والمراحل التي تمر بها**: عادةً ما تقوم المؤسسات في مرحلة نموها باحتجاز الأرباح لإعادة استثمارها في التوسع والتطوير، بينما تميل المؤسسات التي وصلت إلى مرحلة النضج إلى توزيع الجزء الأكبر من أرباحها على المساهمين، حيث تصبح الحاجة للاحتفاظ بالأرباح أقل مقارنةً بمرحلة النمو.
- **الفرص الاستثمارية للمؤسسة وتفضيلات المساهمين**: تستمد سياسة توزيع الأرباح أهميتها من الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المؤسسة، والطريقة التي تُنظم بها هياكل التمويل بهدف تعظيم ثروة الملاك. حيث أن زيادة الفرص الاستثمارية تستدعي غالبًا تقليص الأرباح الموزعة، بشرط أن تكون العوائد المحققة من هذه الاستثمارات تفوق تكلفة تمويلها.
- **أثر الضريبة**: يتم تحديد سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة بناءً على دخل الملاك. فإذا كان الملاك من أصحاب الدخل المرتفع، فإنهم سيدفعون جزءًا كبيرًا من دخلهم كضرائب، مما يدفع المؤسسة إلى تقليل نسبة توزيع الأرباح لتقليل العبء الضريبي على الملاك. (بوساق، 2016/2015، صفحة 99إلى 101).

تتضارب مصالح المساهمين بسبب الاختلاف في طريقة التعامل مع الأرباح الموزعة والأرباح الرأسمالية فيما يتعلق بالضرائب المفروضة عليها. عادةً ما تكون الضريبة على الأرباح الموزعة أعلى من الضريبة على الأرباح الرأسمالية. وبالتالي، تختلف آراء المساهمين؛ فالمساهم الذي ينتمي إلى شريحة ضريبية عالية يفضل احتجاز الأرباح لتقليل العبء الضريبي، بينما المساهم الذي ينتمي إلى شريحة ضريبية منخفضة أو المعفي من الضرائب يفضل توزيع الأرباح للحصول على استفادة مالية مباشرة. (باكرية و حفيظ شبايكي، 2018، صفحة 107)

المحور الثاني: علاقة التسيير الجبائي بالسياسة المالية في المؤسسة

أولاً. مفهوم التسيير الجبائي

1. **تعريف التسيير الجبائي:** يمكن تعريف التسيير الجبائي بعدة تعريفات نذكر منها:

1.1. التسيير الجبائي هو أحد فروع التسيير المالي ويعني إدماج العامل الجبائي في عملية اتخاذ القرارات بهدف تمكين المؤسسة من الاستفادة من المزايا التي يوفرها التشريع الجبائي. كما يهدف إلى تقليص الأعباء الجبائية إلى الحد الأدنى من خلال استغلال الفرص والمزايا الجبائية التي يتيحها القانون والتحكم فيها. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن البحث عن أفضل الخيارات الجبائية وتوظيفها لصالح المؤسسة مع الالتزام التام بقواعد التشريع الجبائي. (بوخاري، 2017/2016، صفحة 02)

2.1. عرفت كريستين كوليت التسيير الجبائي على النحو التالي: "إن تسيير الضريبة يعني أن الضريبة، التي تمثل التزامًا قانونيًا للمؤسسة، يمكن أن تُستخدم لصالحها وتصبح متغيرًا فعالًا في استراتيجيتها. بدلاً من تبني موقف سلبي تجاه الضريبة، يتم التركيز على الاستخدام الفعال والذكي لها". (حميداتو، 2012، صفحة 89)

3.1. عرف Jean Claude Parot التسيير الجبائي بأنه: "تركيبة من مجموعة من الأفعال والقرارات المتخذة داخل المؤسسة بهدف التحكم في التكاليف الجبائية وتقليصها، حيث تزداد فعاليته بتجنب التعرض للمخاطر العالية في المؤسسة". (عباسي، 2012، صفحة 04)

2. **أهداف التسيير الجبائي:** نهدف من خلال التسيير الجبائي إلى:

- **تحقيق الأمن الجبائي:** يعمل المسير الجبائي على تحقيق الأمن الجبائي للمؤسسة، وهو الهدف الذي يتحقق عندما تكون المؤسسة في وضعية قانونية تجاه إدارة الضرائب، ولا يوجد أي تخوف من الرقابة التي قد تقوم بها هذه الإدارة. يشترط هذا الوضع انتظام المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها الجبائية، حيث أن عدم الامتثال لهذه الالتزامات قد يعرضها لمخاطر قد تؤثر سلبًا على خزينة المؤسسة. لتحقيق هذا الهدف، تسعى المؤسسة إلى تفعيل المراجعة الجبائية كأداة من أدوات التسيير الجبائي، حيث تساعد في تشخيص الالتزامات الجبائية للمؤسسة وتخفيض العبء الضريبي، مما يعزز فعالية التسيير الجبائي بشكل عام. (عيدة و دمدوم، 2018، صفحة 93)
- **التحكم في العبء الضريبي:** يساعد التسيير الجبائي على تقليل العبء الضريبي للممولين بطرق قانونية، مما يتيح لهم الفرصة للتخطيط المالي واتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية بناءً على أسس سليمة. (بن عودة و ونادي، 2021، صفحة 111)
- **تحقيق الفعالية الجبائية**: يُعتبر استغلال المؤسسة للفرص والمزايا الضريبية التي يمنحها القانون والتحكم فيها وسيلة لتحقيق وفرات مالية. فالتشريعات الجبائية توفر في كثير من الأحيان هامشًا من الحركة بفضل تعدد الخيارات الضريبية المتاحة. ومن هنا، يرتبط تحقيق الفعالية الجبائية بمدى قدرة المسيرين الجبائيين على امتلاك رؤية واسعة ودراية كبيرة، تسمح لهم بالإدراك بأن الهدف الجبائي يمكن تحقيقه عبر الخيارات القانونية، مع ممارسة الخيارات الضريبية الأكثر فائدة دون الإخلال بقواعد التشريع الضريبي المعمول به. (حميداتو، 2012، صفحة 95)

- **خدمة استراتيجية المؤسسة**: يتم ذلك من خلال إدماج المتغير الجبائي في قرارات التسيير، حيث تُعتبر الفعالية الجبائية مفهومًا مرتبطًا باختيار أفضل الحلول الضريبية بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية العامة للمؤسسة. (بن عودة و ونادي، 2021، صفحة 111)

3. **مبادئ التسيير الجبائي:** من أهم المبادئ التي تحكم التسيير الجبائي نجد:

- **مبدأ الحرية في التسيير**: يتجسد القرار التسيري في اختيار البديل الأنسب من بين الخيارات التي يتيحها التشريع الجبائي. وبمجرد اتخاذ القرار وتنفيذه، يتوجب على الإدارة الجبائية احترام هذا القرار. كما أن للمسير الجبائي الحق في الاستفادة من مختلف البدائل والامتيازات التي يمنحها القانون، دون أن يُعتبر تصرفه غشًا ضريبيًا، إلا إذا استطاعت الإدارة الضريبية إثبات سوء النية. (عيدة و دمدوم، 2018، صفحة 94)
- **مبدأ عدم التدخل في التسيير**: يعتمد هذا المبدأ على عدم تدخل الإدارة الجبائية في أسلوب تسيير المؤسسة أو انتقاد خياراتها، طالما أن المؤسسة تعمل ضمن إطار التشريع الجبائي المعمول به، حتى وإن كانت هذه القرارات غير مثمرة أو غير فعالة. تركز الإدارة الجبائية على توجيه مراقبتها لحماية مصالح الخزينة العامة، وذلك من خلال ضمان تحصيل الضرائب والرسوم في مواعيدها المحددة وبالطرق القانونية المعتمدة. كما يحق للإدارة الجبائية الاطلاع على التصريحات والتحقق منها، بالإضافة إلى ممارسة الرقابة والمعاينة. (حميداتو، 2012، صفحة 97)

ثانياً. أهمية التسيير الجبائي في ترشيد السياسات المالية:

1. **أهمية التسيير الجبائي في توجيه السياسة التمويلية:** هناك تأثير للضرائب على الهيكل المالي ومن أشهر النظريات التي تناولت هذا الجانب نجد نظرية **"موديقلياني وملير"** حيث بعد الانتقادات الموجهة لنظرية **"موديقلياني وملير"** الصادرة سنة 1958 والتي تفترض عدم وجود ضرائب، جاءت النظرية المصححة **لميلر ومودغلياني** في ظل وجود ضرائب وذلك من خلال بحث بعنوان **"ضرائب دخل الشركة وتكلفة رأس المالي: تصحيح"** والذي نص على أن الفرق بين قيمة المؤسسة التي تستخدم التمويل المقترض في هيكل رأس مالها مع قيمة المؤسسة التي تعتمد على التمويل الممتلك هو في القيمة الحالية للوفرات الضريبية، وذلك أن الفائدة على القرض تعد من المصاريف التي يتم خصمها من دخل المؤسسة قبل فرض الضريبية، وهذا ما ينتج عنه قيمة مضافة نتيجة القيمة الحالية للوفرات الضريبية، وأن الاستمرار في الاقتراض يعنى الاستمرار في تعظيم قيمة المؤسسة. (خيري، 2019، صفحة 89إلى90).

لاتخاذ قرار التمويل يعمل المسير الجبائي على المفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة، وهذا على أساس الوفورات الضريبية التي يحققها، ومن أمثلتها نجد:

- **سياسة الاقتراض:** من بين العوامل التي تشجع المؤسسة على الاقتراض، الوفر الضريبي الناتج عن خصم الفوائد، حيث أن التكلفة الحقيقية للدين تكون أقل عندما تكون معدلات الضريبة مرتفعة. (مخلخل و زايدي، 2018، صفحة 206)
- **سياسة التمويل الايجاري:** في إطار سياسة التمويل تكون مهمة المسير الجبائي في المساعدة على اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة بالبحث عن مصادر التمويل التي تساهم في تحقيق وفورات ضريبية، وهذا من خلال الفهم الجيد والدقيق للتشريع الجبائي، فالتسيير الجبائي يهدف إلى تخفيض الوعاء الضريبي عن طريق خلق الوفورات الضريبية نتيجة خصم الفوائد في حالة الاعتماد على الاستدانة، كما تجدر الإشارة على أنه في حالة الاعتماد على الأموال الخاصة يمكن تحقيق وفورات ضريبية نتيجة التحفيزات الجبائية. (عباسي، 2012، صفحة 121)

2. **أهمية التسيير الجبائي في توجيه السياسة الاستثمارية:** ينعكس تأثير الضريبة على قرار الاستثمار بصورة مباشرة وفي شكل كمي على التدفقات النقدية المترتبة عن الاقتراح الاستثماري، فادخل الضريبية ضمن عناصر التدفق النقدي يكون من خلال تحديد تكلفة الضريبة التي تتحملها المؤسسة خلال مدة حياة الاستثمار. (عباسي، 2012، صفحة 122)

كما تعتبر الامتيازات الجبائية من بين الطرق التي تعتمدها الدولة في إطار سياسة تشجيع الاستثمار، كما تمثل هذه الامتيازات من بين الصور التي من خلالها تأثر الضريبة على القرار الاستثماري، ومن أشكال هذه الامتيازات نجد:

- **الاعفاء الضريبي**: هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن المؤسسة المستفيدة مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وذلك حسب أهمية النشاط كما قد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كلي.
- **التخفيض الضريبي**: يعرف التخفيض الضريبي بأنه إخضاع المكلفين لمعدلات اقتطاع أقل من المعدلات السائدة، أو تقليص الوعاء الضريبي، مقابل التزام المكلف ببعض الشروط المحددة، ويمكن تصنيف التخفيض الضريبي إلى: التخفيض في معدل الضريبية، التخفيض في المادة الخاضعة.
- **الإجراءات الضريبية التقنية**: يقصد بالإجراءات الضريبية ذات الطابع التقني المعالجة الضريبية لبعض الجوانب المتعلقة بالمؤسسة، والتي تؤدي إلى آثار ضريبية تحفيزية تساعد في تخفيف العبء الضريبي. ومن أبرز هذه الإجراءات:

- **نظام الاهتلاك:** يسمح بتخصيص جزء من تكلفة الأصول الثابتة كنفقة لتخفيض الدخل الخاضع للضريبة.
- **ترحيل الخسائر:** تمكين المؤسسة من نقل الخسائر المتكبدة إلى السنوات التالية لتقليص الأرباح الخاضعة للضريبة.
- **إعادة استثمار الأرباح:** تشجيع المؤسسة على إعادة استثمار الأرباح بدلاً من توزيعها، مما قد يؤدي إلى تخفيض العبء الضريبي.
- **إعادة استثمار فائض القيمة:** استثمار المكاسب الناتجة عن بيع الأصول أو الممتلكات بهدف تخفيض الضرائب.
- **إعادة تقييم الاستثمارات:** تعديل قيمة الأصول الثابتة من أجل تحقيق مزايا ضريبية أو تحسين الوضع المالي للمؤسسة. (حمر العين، 2019/2018، صفحة 107)
- يؤدي التسيير الجبائي دورًا مهمًا في اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث يهدف المسير الجبائي إلى إدخال المؤسسة في المشاريع المدعمة من قبل الدولة عبر التحفيزات الجبائية. بما أن ربحية المؤسسة تتأثر بشكل مباشر بالضرائب المفروضة على الدخل أو الربح، فإن زيادة الضرائب قد تؤدي إلى عجز المؤسسة عن خلق القيمة للمساهمين أو حتى خروجها من السوق.

كما يساهم المسير الجبائي في اتخاذ قرارات الاستثمار من خلال تنبيه المؤسسة إلى عدة نقاط هامة، أبرزها:

- أهمية القيام بالتحديثات والإضافات الرأسمالية للأصول: لتحسين كفاءة الأصول وزيادة قدرتها الإنتاجية.
- أهمية إعادة تقييم الأصول: بهدف حماية رأس المال من التآكل وضمان تحقيق القيمة المالية القصوى من هذه الأصول.

- أخذ العمر الضريبي للأصل في الاعتبار: حيث يجب أن يُدرس تأثير العمر الضريبي للأصل قبل اتخاذ قرار الاستثمار، لأن الأثر الضريبي يزداد قوة كلما قل العمر الضريبي للأصل. (عباسي، 2012، صفحة 124)

3. **أهمية التسيير الجبائي في توجيه سياسة توزيع الأرباح:** إن أثر الجباية على سياسة توزيع الأرباح يظهر من خلال:

- **نظرية فارار وسلوين**: تظهر ظاهرة تُعرف بمضلة التوزيعات نتيجة التباين في معدلات الضريبة المفروضة على الأرباح الرأسمالية والأرباح الموزعة. وتعني هذه الظاهرة أنه يجب على السهم الذي يحصل على توزيعات أرباح أن يحقق عائدًا قبل الضريبة يزيد عن العائد الذي يحققه السهم في مؤسسة أخرى تقوم باحتجاز أرباحها، وذلك في حال كانت الأسهم في المؤسستين تنتمي إلى نفس درجة المخاطر. ويهدف هذا التعويض إلى سد الفجوة الناتجة عن اختلاف معدلات الضريبة بين الأرباح الرأسمالية والأرباح الموزعة. (خيري، 2019، صفحة 176)
- **مقاربة ميلر وشولز**: ركز ميلر وشولز في تحليلهما على إمكانية استخدام استراتيجيات ضريبية تمنح ميزة على العوائد. حيث أشارا إلى أن احتجاز الأرباح يؤدي إلى تأجيل دفع الضرائب، مما يسهم في زيادة القيمة السوقية للسهم. وفي حال تفضيل المستثمر الحصول على التوزيعات، يمكنه اقتراض مبلغ من المال بحيث تكون الفائدة المدفوعة على القرض تساوي التوزيعات المتوقعة. بعد ذلك، يقوم المستثمر باستثمار الأموال المقترضة في أصول تولد عائدًا خاليًا من المخاطر. وبهذا الشكل، لا يدفع المستثمر ضرائب على التوزيعات، حيث يتم تغطية الفوائد المدفوعة على القرض بواسطة التوزيعات، مما يعني أن وعاء الضريبة يكون معدومًا. بالإضافة إلى ذلك، يحقق المستثمر ميزة أخرى تتمثل في زيادة الأرباح الرأسمالية المحققة. (خيري، 2019، صفحة 177إلى 178)

قد تدخل المؤسسة في إطار التراكم غير المناسب، وهو مصطلح يشير إلى حجم الأرباح المحتجزة التي تتجاوز احتياجات المؤسسة اللازمة لإنجاز عملياتها الاستثمارية العادية. لا يحق للمؤسسة تراكم صافي دخلها في شكل أرباح محتجزة إذا كان الهدف من ذلك هو مساعدة المساهمين على التهرب من الضرائب. بعض الأنظمة الضريبية تفرض غرامات مالية على المؤسسات التي تحتجز أرباحًا تتجاوز احتياجاتها المعقولة والضرورية، حيث يعتبر ذلك ممارسة غير قانونية تهدف إلى التهرب من دفع الضرائب المستحقة (بوخاري، 2017/2016، صفحة 103)

تجدر الاشارة إلى مهمة المسير الجبائي في إطار سياسة توزيع الأرباح من خلال المساهمة في اتخاذ قرار توزيع الأرباح، وهذا من خلال المفاضلة بين خيار احتجاز أو توزيع الأرباح اعتمادا على الوفورات الضريبية الناتجة عن كل قرار، نتيجة التحفيزات الجبائية الممنوحة في إطار إعادة استثمار الأرباح، بالإضافة إلى رغبة المساهمين التي في الغالب تتجه نحو إعادة استثمار الأرباح بسبب الضرائب المفروضة على التوزيعات.

المحور الثالث: دراسة حالة مؤسسة اقتصادية

1. **تقديم المؤسسة محل الدراسة (مؤسسة ميدي بوكس):** مؤسسة ذات مسؤولية محدودة تم إنشاؤها سنة 2002م، تختص في إنتاج علب التعبئة المعدنية الموجهة لمنتجي المواد الغذائية، كما توجهه جزء كبير من منتجاتها إلى مؤسسة مصبرات المغرب -عمور- لاستعماله في تعليب منتجاته كما تقوم بإنتاج طلبيات لمؤسسة أخرى، إلا أن إنتاجها في الغالب موجه مصبرات المغرب، تصل الطاقة الانتاجية لمؤسسة ميدي

بوكس إلى حوالي 60.000.000 وحدة سنويا، وذلك قصد تلبية الاحتياج العام، الأمر الذي يستدعي التنسيق الدائم بين كل من مصبرات المغرب و**ميدي بوكس** حتى لا يحدث خلل قد يمس بالعملية الإنتاجية ككل، والجدول التالي يوضح عناصر الميزانية المالية للمختصرة خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (01): الميزانية المالية المختصرة

الأصول	2020		2021	
	المبلغ	%	المبلغ	%
الأصول الثابتة	29,176,381	**0.07**	25,886,610	**0.06**
الأصول المتداولة	385,820,685	**0.93**	381,789,560	**0.94**
قيم الاستغلال	284,699,887	0.69	272,390,519	0.67
قيم قابلة للتحقيق	35,760,150	0.09	25,612,186	0.06
خزينة الأصول	65,360,648	0.16	83,786,855	0.21
مجموع الأصول	**414,997,066**	**1**	**407,676,170**	**1.00**

الخصوم	2020		2021	
	المبلغ	%	المبلغ	%
الأموال الدائمة	105,867,147	**0.26**	123,599,627	**0.30**
الأموال الخاصة	105,867,147	0.26	123,599,627	0.30
الديون ط. أ	0	0.00	0	0.00
الخصوم الجارية	309,129,921	**0.74**	284,076,545	**0.70**
الموردون ح.م	7,715,577	0.02	26,266,943	0.06
الضرائب	611,609	0.00	7,710,971	0.02
الديون الأخرى	299,924,098	0.72	150,923,886	0.37
خزينة الخصوم	878,637	0.00	99,174,745	0.24
مجموع الخصوم	**414,997,068**	**1**	**407,676,172**	**1**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

نلاحظ أن المؤسسة تحوز على أصول غير جارية بنسب ضئيلة جدا تتراوح بين **07%** و**03%** من إجمالي الأصول وهذا راجع كما ذكرنا سابقا إلى أن الأصول غير الجارية التي تحوزها المؤسسة قد تم استهلاك منافعها الاقتصادية بالكامل، وهي تظهر بالقيمة المحاسبية الصافية في الميزانية والتي بدورها تساوي الصفر (بعد طرح الاهتلاك المتراكم المسجل في حساب **28** من القيم الإجمالية)، في حين تبقى المؤسسة محتفظة بها.

أما بالنسبة للأصول المتداولة فهي تمثل **93%**؛ **94%**؛ خلال سنتي 2020 و2021، حيث تمثل قيم الاستغلال (المخزون) الحصة الأكبر والذي يشمل كل من المواد الأولية والتموينات الأخرى وتمثل **55%** من قيمة المخزونات، في حين المنتجات التامة تمثل **47%**، أما بالسبة القيم للقابلة للتحصيل فتمثل **09 %**؛ **06%**؛ على التوالي، كما تمثل خزينة الأصول **01%**؛ **16%**؛ على التوالي، فهي منخفضة في السنة الأولى وهذا بسبب ارتفاع المخزون (خروج أمول نتيجة شراء المواد الأولية واللوازم في حين جمود المخزون التام)، أما بالنسبة للسنة الثانية ارتفعت نتيجة التحصيلات مقابل انخفاض القيم القابل للتحصيل (التحصيل عن طريق البنك والصندوق)، ولي توضيح الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة أكثر يمكن حساب مؤشرات التوازن المالي كالتالي:

رأس المال العامل سيولة:

الجدول رقم (02): رأس المال العامل سيولة

البيـان	2020	2021
الأموال الدائمة	105,867,147	123,599,627
- (الأصول غير الجارية)	29,176,381	25,886,610
رأس المال العامل سيولة FRL	76,690,766	97,713,017

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني أن رأس المال العامل سيولة موجب خلال فترة الدراسة وهو في تزايد مستمر خلال الفترة نتيجة الارتفاع المستمر في الأموال الدائمة مقابل الانخفاض المستمر في الاستخدامات الثابتة خلال الفترة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة قد مولت جميع استخداماتها الثابتة بأموالها الدائمة، وبقي مبلغ قدره: **76,690,766دج**؛ **97,713,017 دج**؛ يمثل هامش أمان يستخدم في تمويل احتياجات الدورة.

مؤشر الاحتياج في رأس المال العامل

الجدول رقم (04): الاحتياج في رأس المال العامل

البيـان	2020	2021
احتياجات التمويل(قيم الاستغلال+ قيم قابلة للتحقيق)	320,460,037	298,002,705
موارد التمويل (ديون قصيرة الأجل-سلفات مصرفية)	308,251,284	184,901,800
الاحتياجات في رأس المال العامل BFR	**12,208,753**	**113,100,905**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني أنا المؤسسة خلال فترة الدراسة حققت احتياج في رأس المال العامل موجب وهو ما يدل على أن المؤسسة تستطيع تغطية احتياجات الدورة بموارد الدورة العادية، مما يستدعى اللجوء إلى رأس المال العامل سيولة لتغطية هذه الاحتياجات، كما نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل في ارتفاع مستمر خاصة في السنة الأخيرة بسبب الارتفاع الكبير المسجل في قيم المشتريات نتيجة توسع نشاط المؤسسة.

مؤشر الخزينة الصافية TN:

الجدول رقم (05): الخزينة الصافية TN

البيـان	2020	2021
القيم الجاهزة	65,360,648	83,786,855
السلفات المصرفية-	878,637	99,174,745
الخزينة الصافية TN	**64,482,011**	**-15,387,890**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (43-03).

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت في سنة 2020خزينة صافية موجبة وهو ما يدل على أن رأس المال العامل غطى كل احتياجات الدورة، وبذلك يمكن القول أن المؤسسة قد حققت قاعدة التوازن المالي فوجود خزينة موجبة يجنب المؤسسة عدم الوقوع في حالة العسر المالي، من المنظور الجبائي تدفع الالتزامات الجبائية في مواعيد محددة فعدم وجود السيولة يؤدي إلى تحمل تكاليف إضافية بصورة متزايدة.

أما بالنسبة لسنتي **2021** فقد حققت المؤسسة خزينة سالبة وهذا راجع إلى رأس المال العامل لم يغطي احتياجات الدورة وهذ نتيجة ضعف رأس مال العامل مقابل الارتفاع المعتبر في الاحتياجات

مما سبق يتضح أن المؤسسة لم تحقق قاعدة التوازن المالي خلال هذه الفترة، ولهذا فهي معرضة لخطر عدم السداد (العسر المالي) كما ذكرنا سابقا فعدم عدم وجود السيولة الكافية للوفاء بالالتزامات الجبائية في الآجال المحددة يعرض المؤسسة لتحمل عبء إضافي.

2. السياسة الاستثمارية:

- **الإعفاءات الضريبية:** لم تستفيد المؤسسة محل الدراسة على أي إعفاء ضريبي خلال فترة الدراسة، إلا أنها تضيع فرصة الاستفادة من نظام الإعفاء المتعلق بتجمع الشركات لو يتم تغيير شكلها القانوني إلى شركة مساهمة، وخاصة وأن أغلب عمليتها البينية تتم مع فروع مجمع عمور.
- **الإجراءات التقنية:**

الجدول رقم (06): عناصر الاستثمارات

	2020		2021	
البيان	قيم اجمالية	ق. ص	ق. إجمالية	ق. ص
حـ 215	109,572,488.97	28,541,866.90	109572489	25285473.8
حـ 218	31,883,809.46	499,376.61	31883809.5	429861.15
المجموع	141,456,298.43	29,041,243.51	141456298	25715334.9

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

من خلال الجدول السابق والذي يوضح الأصول غير الجارية التي تحوزها المؤسسة بالقيم الإجمالية والقيم المحاسبية الصافية حيث بلغت القيمة المحاسبية الصافية لأغلب التثبيتات الصفر وهو ما يدل على استهلاك كل المنافع الاقتصادية المرتبطة بها، وبهذا لم تستفد المؤسسة من الوفر الضريبي الناتج عن الاهتلاكات هذا من جهة ومن جهة أخرى لم تقم بإعادة تقييم أصولها غير الجارية كما تقوم المؤسسة محل الدراسة بتكوين مخصصات الاهتلاك وتسجيلها محاسبيا بشكل منتظم خلال فترة الدراسة، أما في ما يخص للإعفاء المتعلق بالفائض الناتج عن التنازل على التثبيتات فالمؤسسة محل الدراسة لم تقم بأي عملية تنازل.

3. السياسة التمويلية:

1.3 . **بالنسبة للإستدانة:** تعتمد المؤسسة محل الدراسة على الأموال الخاصة والديون قصيرة الأجل في تمويل كافة احتياجاتها سوء الطويلة الأجل والقصيرة الأجل، والجدول التالي يوضح كافة العناصر المتعلقة بالتمويل:

- **رأس المال العامل الأجنبي:**

الجدول رقم (07): رأس المال العامل الأجنبي

البيـان	2020	2021
الديون الطويلة والمتوسطة الأجل	0	0
الديون القصيرة الأجل	309,129,921	284,076,545
رأس المال العامل الأجنبي	309,129,921	284,076,545

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل أصولها غير الجارية، بالإضافة إلى استخدام الديون قصيرة الأجل في تغطية أصولها الجارية، والجدول التالي يوضح نسبة التمويل:

الجدول رقم (08): نسب الاستدانة

البيان	العلاقـــــة	2020	2021
نسبة التمويل الدائم	الخصوم غير الجارية/الأصول غير الجارية	3.629	4.775
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون/مجموع الأصول	0.745	0.697
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/مجموع الخصوم	0.255	0.303

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- **بالنسبة لنسبة التمويل الدائم:** نلاحظ أن هذه النسبة معتبرا جدا وفي ارتفاع خلال فترة الدراسة حيث بغت 362.9%؛ 477.5%على التوالي، حيث يمكن تفسيرها إلى أن الانخفاض المسجل في القيمة لمحاسبية الصافية للأصول غير الجارية ساهمت في ارتفاع هذه النسبة، كما تدل على أن رأس مال العامل موجب.
- **بالنسبة لنسبة التمويل الخارجي:** نلاحظ أن هذه النسبة بلغت **74.5%** في السنة الأولى لتنخفض إلى **69.7%** في السنة الثانية، من خلال هذه النسبة يمكن القول أن ديون المؤسسة مرتفعة مقارنة بمجموع ممتلكاتها في ظل غياب الديون الطويلة الأجل فهي تتمثل في الديون قصرة الأجل والتي تستحق في مدة أقل من سنة، ولهذا فالمؤسسة تقترب من دائرة خطر عدم السداد نظرا لارتفاع الديون من جهة بالإضافة مدة استحقاقية هذا النوع من الديون والتي تقع تواريخ استحقاقها في آجل قصيرة، **من المنظور الجبائي هناك أجال محددة لتسديد الالتزامات الضريبية فوقوع المؤسسة في حالة عدم القدرة على السداد يؤدي إلى تحمل تكاليف جبائية إضافية.**
- **بالنسبة لنسبة الاستقلالية المالية:** نلاحظ أن هذه النسبة بلغت **25.5%** في السنة الأولى، أما في السنة الثانية فقد بلغت **30.3%** حيث يمكن القول ان المؤسسة نتيجة الاستعمال الكبير للديون (الديون قصيرة الأجل) أدى هذا ضعف هذه النسبة والتي يمكن تفسروها على الأموال الخاصة غير كافية لتمويل أصول المؤسسة.

من خلال قراءة هذه النسب يتضح أن المؤسسة تعتمد على الأموال الخاصة والديون القصيرة الأجل في تمويل أصواها ومن الناحية الجبائية فالمؤسسة لم تستفد من الوفر الضريبي المتعلق بخصم الفوائد من الرباح لخاضع للضريبية.

2.3 التمويل الذاتي

الجدول رقم (09): عناصر التمويل الذاتي

البيان	2020	2021
الإهتلاك	1,641,814.48	3,325,908.00
المؤونات	0.00	0.00
الاحتياطات	303,925.00	7,087,108.88
المرحل من جديد	5,774,567.00	0.00

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل عناصر التمويل الذاتي نلاحظ ما يلي:

- **بالنسبة الاهتلاك:** تتبع المؤسسة محل الدراسة نظام الاهتلاك الخطي، كما نلاحظ أن قيمة مخصص الاهتلاك منخفضة وهذا راجع إلى أن جل الأصول غير الجارية قيمتها المحاسبية الصافية معدومة، ومنه فالمؤسسة محل الدراسة وجب عليها إعادة تقييم أصولها أو تجديد أصولها بهدف الاستفادة من الوفر الضريبي الناتج عن خصم مخصصات الاهتلاك من الرباح الخاضع للضريبة.
- **المؤونات:** نلاحظ أن المؤسسة محل الدراسة لم تقم بتشكيل مؤونات خلال فترة الدراسة وفق ما تنص عليه المبادئ المحاسبية (مبدأ الحيطة والحذر)، ومنه فالمؤسسة لم تستفد من الوفر الضريبي النتاج عن معاملة هذه المؤونات كعبء قابل للخصم من الربح الخاضع للضريبة.
- **الاحتياطات:** نلاحظ أن المؤسسة محل الدراسة تقوم بتكوين الاحتياطي القانوني (5% من رقم الإعمال) واحتياطي اختياري وبالتالي فهي تساهم في توفير السيولة.
- **المرحل من جديد:** نلاحظ أن المؤسسة محل الدراسة قامت في سنة 2020 باحتجاز جزء من الأرباح بعد اقتطاع الضريبة (مرحل من جديد) والتي لا تخضع للضريبة إلا بعد توزيعها على المساهمين، فبقائها في المؤسسة في هذه الفترة يعتبر مصدر من مصادر التمويل الذاتية.

4. سياسة توزيع الأرباح:

الجدول رقم (10): سياسة توزيع الأرباح

البيان	2020	2021
النتيجة	6,078,492.52	1,312,541.02
الأرباح الموزعة	0.00	0.00
الاحتياطات	303,925.00	7,087,108.88
الأرباح المحتجزة	5,774,567.00	0.00

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة محل الدراسة لم تقم بتوزيع الأرباح في خلال فترة الدراسة، ففي السنة الأولى تم تكوين الاحتياطي القانوني ولم يتخذ أي قرار بخصوص الجزء المتبقي من الربح، أما في السنة الثانية وتم تكوين الاحتياطي القانوني وتم تحويل الجزء الباقي من الربح بالإضافة إلى الأرباح المحتجزة في السنة السابقة إلى احتياطي اختياري.

كما يتضح أن الاحتفاظ بالأرباح يعزز من مركز السيولة للمؤسسة، والذي بدوره يساهم في تمويل الاستثمارات سواء الحالية أو المستقبلية، وهو ما يساعد المؤسسة على تحقيق التوازن بين النمو الداخلي وتلبية رغبة المساهمين في الحصول على عوائد مرتفعة كما تجدر الإشارة إلى الأرباح الموزعة تخضع للضربة بعد توزيها على المساهمين، لذا فقد يرغب البعض في إعادة استثمار هذه الأرباح بدلا من توزيعها.

الخاتمة: تطرقت هذه الدراسة إلى إبراز دور التسيير الجبائي في ترشيد السياسات المالية للمؤسسات الاقتصادية، حيث تم تسليط الضوء على مختلف المفاهيم المتعلقة بكل من التسيير الجبائي، السياسات المالية وفي الأخير تمت دراسة حالة أحد المؤسسات الاقتصادية وتم التوصل إلى العديد من النتائج والتوصيات وهي كالتالي:

- **نتائج الدراسة:**
- تهدف السياسة المالية إلى إيجاد التوليفة المثلى من القرارات المختارة والمحددة في إطار السياسة العامة بهدف تحقيق المؤسسة لأهدافها وضمان استمراريتها.
- يعتبر التسيير الجبائية ألية لتخفيض العبء الجبائي في إطار الهامش الذي يسمح به القانون، وذلك من خلال تجنب دفع التكاليف الإضافية من جهة واستغلال الفرص من جهة أخرى، بهدف تحقيق وفورات مالية تساهم في تعزيز القدرات المالية للمؤسسة؛
- من خلال الدراسة التطبيقية اتضح أن المؤسسة محل الدراسة لم تستفد من الوفورات الضريبة المتعلقة بالسياسة الاستثمارية، وذلك راجع إلى إهمال العامل الجبائي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار؛
- من خلال الدراسة التطبيقية اتضح أن المؤسسة محل الدراسة لم تستفد من الوفورات الجبائية المتعلقة بالسياسة التمويلية، وذلك راجع إلى إهمال العمال الجبائية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل؛
- من خلال الدراسة التطبيقية اتضح أن المؤسسة استفادت من الوفر الجبائي المتعلق بسياسة توزيع الأرباح، وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار العامل الجبائي في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع الأرباح.
- **التوصيات:**
- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأثر الجبائي على جميع القرارات والعمليات التي تقوم بها المؤسسة، وهذا نتيجة ارتباط العامل الجبائي بجميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة وما ينتج عنه من آثار مالية؛
- تعينن موظفين مؤهلين في المجال المالي والجبائي بالإضافة إلى ضمان التكوين المستمر بهدف مسايرة مختلف المستجدات المتعلقة بالمجال المحاسبي والجبائي؛
- على السلطات التشريعية العمل على ثبات واستقرار القوانين الجبائية والحد من الغموض الذي يشوب بعض النصوص القانونية وتوضيح مختلف الإجراءات.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد بوساق. (2016/2015). أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية- مذكرة ماجيستير. كلية العلوم القتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
2. إلياس بن ساسي، و يوسف قريشي. (2006). *التسيير المالي - الإدارة المالية-*. الجزائر: دار وائل للنشر والتوزيع.
3. أمال بن عودة، و رشيد ونادي. (2021). مساهمة التسيير الجبائي في تعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية. *دراسات جبائية*، 109-125.
4. أنور عيدة، و زكرياء دمدوم. (2018). التسيير الجبائي وأثره على الوضعية المالية للمؤسسة في ظل التعديلات الجبائية الجديدة. *مجلة البحوث الاقتصادية*، 109/91.
5. زوينة مخلخل، و حميدة زايدي. (2018). مساهمة المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي. *مجلة إقتصاد المال والأعمال*.
6. صابر عباسي. (2012). أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية - مذكرة ماجيستير. ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
7. صالح حميداتو. (2012). دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجبائية دراسة حالة عينة من المؤسسات الإقتصادية بولاية الواد - مذكرة ماجيستير. ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح- ورقلة.
8. عبد الكريم خيري. (2019). أثر صنع القرارات المالية على قيمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية- أطروحة دكتوراه. المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية ولعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
9. على باكرية، و مليكة حفيظ شبايكي. (2018). مساهمة الحوكمة في ترشيد توزيع الأرباح. *الدراسات المالية والمحاسبية*، 102-133.
10. مبارك لسلوس. (2004). *التسيير المالي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
11. محمد بوخاري. (2017/2016). أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي- مذكرة ماجيستير. المدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الدكتور يحي فارس المدية.
12. محمد بوشوشة. (2012). سياسة الاستدانة في المؤسسة: المفاضلة بين التمويل بالاقتراض البنكي والتمويل السندي. *مجلة الاقتصاد الجديد*.
13. محمد حمر العين. (2019/2018). أثر الضريبة على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - أطروحة دكتوراه. باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الحاج لخضر- باتنة.
14. مريم بن يوسف. (2014). التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارت المالية - مذكرة ماجيستير. البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة البليدة 02.